تمهيـــد:

قصد مواجهة مشكل الندرة فإن المستهلك مجبر على اتخاذ قرارات استهلاكية، لدى فالإشكالية تكمن في إيجاد الأساس الذي يمكن الإعتماد عليه من أجل اتخاذ القرارات (الإختيارات) الإستهلاكية السليمة.

تمكننا نظرية المستهلك من تحليل سلوك المستهلك بغرض البحث عن تعظيم منفعته (إشباعه) جراء استهلاكه للسلع و الخدمات باستعمال دخله المحدود. إذن، فنظرية المستهلك تهدف إلى تحديد توازن المستهلك، أي السلوك الأمثل للمستهلك و المتمثل في إحدى الحالتين التاليتين:

- تحقيق المستهلك لأقصى إشباع (منفعة) ممكن باستعمال كامل دخله المتاح.
- تحقيق قدر محدد من الإشباع أو المنفعة بإنفاق أقل مقدار ممكن من الدخل.

مما سبق نستنتج أن نظرية المستهلك تقوم على مفهوم **"المنفعة l'Utilité "** و التي تلعب دورا مهما في تحديد قيمة السلعة أو الخدمة، و توجد طريقتين أو مدخلين لتحليل سلوك المستهلك هما:

أ/ أسلوب المنفعة القياسية (العددية).

ب/ أسلوب المنفعة الترتيبية أو أسلوب منحنيات السواء.

1. نظرية المنفعة القياسية (العددية) l'approche cardinale:

1.1. الإفتراضات الأساسية لنظرية المنفعة القياسية:

علم الإقتصاد ذو طابع اجتماعي يهتم بسلوك الأفراد (المستهلكين) و المؤسسات، فمن الصعب أحيانا التنبؤ بسلوكات المستهلكين نتيجة تداخل عدة عوامل أو محددات قد تؤثر على قراراتهم، لدى، فإنه من الضروري اللجوء إلى تبني مجموعة من الإفتراضات أثناء عملية تحليل سلوك المستهلك. هاته الإفتراضات، تشمل إلى حد بعيد كلا من نظرية المنفعة القياسية و نظرية المنفعة الترتيبية، مع وجود افتراضات إضافية بالنسبة لنظرية المنفعة الترتيبية و التي سنبرزها لاحقا، و تتمثل أهم هذه الإفتراضات في:

- **افتراض العقلانية:** يقصد بالعقلاتية أو الرشادة استناد الفرد إلى التفكير المنطقي و تفادي العشوائية، أي قدرته على تحديد أهداف منطقية و الوصول إليها باختيار أحسن طريقة ممكنة أو ما يسمى بالحل الأمثل، فإذا كانت السلعة X تحقق لمستهلك ما إشباع أو منفعة أكبر من السلعة Y و لهما نفس الأسعار، فمن غير المعقول أن يشتري السلعة Y. أيضا، ففي نظرية الطلب مثلا، و في حالة امتلاك مستهلك ما لنفس الرغبة في استهلاك لحم الخروف و لحم البقر، فمن غير المنطقي أن

يقوم بزيادة استهلاكه على لحم البقر الذي ارتفع سعره في حين أن سعر لحم الخروف (سلعة بديلة للحم البقر) قد انخفض.

– **افتراض تعظيم المنفعة و تدنية الدخل:** هذا الإفتراض مرتبط بإفتراض العقلانية نوعا ما، فالمستهلك يسعى إلى تحقيق أكبر إشباع (منفعة) ممكن بدخله المتاح أو تحقيق إشباع محدد باستعمال أقل مقدار ممكن من الدخل.

– **افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة Ceteris Paribus:** في نظرية الطلب مثلا، إذا ارتفع دخل المستهلك (المشتري) بنسبة تعادل أو تفوق مقدار ارتفاع سعر الكيلوغرام من اللحم، فهل يمكننا القول بأن كمية الطلب على اللحم ستنخفض عند ارتفاع سعرها؟ الإجابة هي لا، إذن فصحة نظرية الطلب (العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة و سعرها) مرتبطة أيضا بتغير الدخل النقدي و عدة عوامل أخرى سنتطرق إليها لاحقا، لدى يصبح اللجوء لفرضية بقاء العوامل الأخرى ثابتة ضروريا أثناء عملية تحليل سلوك المستهلك.

– **مبدأ التجزئة:** يقصد به وجود عدد لا نهائي من التركيبات السلعية (X , Y, …. , Z) أي أن السلع و الخدمات المستهلكة و المنافع المكتسبة من جراء استهلاكها قابلة للتجزئة كأن نقول 7.09 وحدة من السلعة X تحقق منفعة أو إشباع قدره 29.72 وحدة منفعة.

– **مبدأ المقارنة:** فالمستهلك قادر على ترتيب تفضيلاته من التركيبات (X , Y) حسب مستوى الإشباع الذي تحققه له، فمثلا التركيبة A (X1 , Y1) تحقق منفعة أقل من التركيبة F (X2 , Y2)، و التركيبة F تحقق منفعة أقل من التركيبة K (X3 , Y3).

– **مبدأ التعدي:** من خلال مثال مبدأ المقارنة، فبإمكان المستهلك إستنتاج أن التركيبة A (X1 , Y1) تحقق منفعة أقل من التركيبة K (X3 , Y3).

2.1. مفهوم المنفعة و القياس الكمي للمنفعة:

من وجهة النظر الإقتصادية، كل شيء مرغوب في استهلاكه أي يولد طلب فهو يحقق منفعة للمستهلك، إذن فالمنفعة هي شدة الرغبة التي يبديها المستهلك للحصول على السلعة أو الخدمة في لحظة معينة، و بالتالي فمصطلح المنفعة مرتبط بإشباع الحاجات من السلع و الخدمات التي تخلق الطلب (فرغم أهمية الهواء و منفعته الكبيرة فإنه لا يمكننا التعامل معه اقتصاديا لأنه مجاني). إن منفعة السلعة أو الخدمة المطلوبة تخضع لعدة عوامل كمدة حياتها، سعرها، رغبة أو ذوق

المستهلك، فخامتها الناتجة عن نذرتها كالألماس،.. و بذلك فمنفعة السلعة تختلف من شخص لآخر، زمانا و مكانا.

قام المدافعون عن هذه المقاربة (أسلوب المنفعة المقاسة) أمثال:

William Jevons (1835-1882)، Carl Menger (1840-1921) ، Leon Warlas (1834-1910) ، Heinrish Gossen (1810-1858) و Alfred Marshall (1842-1924) بابتكار وحدة قياس وهمية تدعى « **Util** » أو " **وحدة منفعة** " تسمح بقياس مقدار المنفعة أو مقدار الإشباع الذي يحققه المستهلك من جراء استهلاك مجموعة من السلع و الخدمات.

مثال:

- استهلاك وحدة واحدة من السلعة A يحقق 5 وحدات منفعة للمستهلك.
- استهلاك 2 وحدة من السلعة A يحقق 9 وحدات منفعة للمستهلك.
- استهلاك 3 وحدات من السلعة A يحقق 10 وحدات منفعة للمستهلك.
- استهلاك وحدة واحدة من السلعة B يحقق 20 وحدة منفعة للمستهلك.

نلاحظ أن المنفعة المحققة من استهلاك 3 وحدات من السلعة A = ضعف المنفعة المحققة من استهلاك وحدة واحدة من السلعة A = نصف المنفعة المحققة من استهلاك وحدة واحدة من السلعة B بالنسبة لهذا المستهلك، إذن، فإمكانية قياس كمية المنفعة هنا لا يتعدى تكميم شدة الرغبة (الحاجة) في استهلاك السلعة و هو ما يجعل أسلوب المنفعة العددية غير موضوعي نوعا ما.

3.1. المنفعة الكلية l'Utilité Totale (UT):

المنفعة الكلية هي إجمالي المنفعة التي يكتسبها المستهلك من جراء استهلاكه لمجموعة من الوحدات السلعية خلال فترة زمنية محددة، و معنى ذلك أن المنفعة الكلية تتزايد مع تزايد كمية السلعة أو الخدمة المستهلكة إلى أن يصل إلى درجة التشبع التي تصبح فيها المنفعة الكلية المحققة عند أقصى قيمة لها، و بعد بلوغ المنفعة الكلية لقيمتها القصوى (تشبع المستهلك)، فإن استهلاك وحدات إضافية سيؤدي إلى انخفاض في المنفعة الكلية المحققة. و يمكن التعبير عن دالة المنفعة الكلية في حالة استهلاك سلعة واحدة x كمايلي: $UTx = F(x)$ ، حيث:

x : هي الكمية المستهلكة من السلعة x

UTx : هي المنفعة الكلية للسلعة l'Utilité Totale du bien x

أما في حالة استهلاك عدة سلع x, y, z فإن دالة المنفعة الكلية تأخذ الشكل التالي: $UT = F(x,y,z)$

4.1. المنفعة الحدية (Um) l'Utilité marginale:

المنفعة الحدية هي مقدار التغير في المنفعة الكلية الناتج عن تغير الكمية المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة، و بالتالي فالمنفعة الحدية تقيس شدة الرغبة في استهلاك سلعة ما تبعا لكمية استهلاكها، حيث أن الرغبة في استهلاك السلعة تنخفض بزيادة كمية استهلاكها عادة.

مما سبق نستنتج أن المنفعة الحدية تتناقص مع تزايد كمية السلعة أو الخدمة المستهلكة إلى أن يصل المستهلك لدرجة التشبع أين تصبح فيها الرغبة في الإستهلاك منعدمة، و قيمة المنفعة الحدية بالتالي تكون معدومة، و مع استهلاك وحدات إضافية بعد بلوغ أقصى إشباع فإن المنفعة الحدية لهذه الوحدات المضافة تصبح سالبة (منفعة ضائعة) لظهور مشاكل في الإستعمال و التخزين،..

يمكن التعبير عما سبق كمايلي:

لتكن دالة المنفعة الكلية على السلعة x : $UTx = F(x)$

المنفعة الحدية على السلعة (Umx) : $\mathbf{Umx = \Delta UTx/\Delta x = \partial UTx / \partial x}$

ΔUTx : التغير في المنفعة الكلية المكتسبة.

Δx : التغير في الكمية المستهلكة بوحدة واحدة.

∂ : المشتقة الجزئية.

مثال: لنفترض دالة منفعة لمستهلك ما، محصل عليها من استهلاك قطع بيتزا متماثلة (السلعة x) و ممثلة في الجدول الموالي، و المطلوب هو تمثيل داليتي المنفعة الكلية و الحدية للبيتزا بيانيا.

Qx	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
المنفعة الكلية UTx	0	15	28	39	48	55	60	63	64	63
المنفعة الحدية Umx	-	15	13	11	9	7	5	3	1	- 1

نعلم أن المنفعة الحدية تحسب كمايلي: $Umx = \Delta UTx / \Delta x$

: $\mathbf{Um1} = UT1 - UT0 / x1 - x0 = 15 - 0 / 1 - 0 = \mathbf{15}$

المنفعة المحققة عند تغير كمية إستهلاك البيتزا من 0 إلى 1 قطعة هي 15 وحدة منفعة.

: $\mathbf{Um2} = UT2 - UT1 / x2 - x1 = 28 - 15 / 2 - 1 = \mathbf{13}$

المنفعة المحققة عند تغير كمية إستهلاك البيتزا من 1 إلى 2 وحدة هي 13 وحدة منفعة.

: $\mathbf{Um9} = UT9 - UT8 / x9 - x8 = 63 - 64 / 9 - 8 = \mathbf{-1}$

المنفعة الضائعة عند تغير كمية إستهلاك البيتزا من 8 إلى 9 قطع هي 1 - وحدة منفعة.

نلاحظ من الشكل أدناه أن المنفعة الكلية تتزايد بمعدلات متناقصة لأن المنفعة الحدية متناقصة، و تبلغ المنفعة الكلية المحققة أقصى قيمة لها (نقطة التشبع وم UTx = 64) عند استهلاك 8 قطع بيتزا و تكون المنفعة الحدية عندها معدومة (Umx = 0)، تصبح المنفعة الحدية سالبة (مضرة) مع استهلاك قطع إضافية من البيتزا و هو الأمر الذي يؤدي لتناقص منفعتها الكلية.

تدعى هذه الظاهرة بقانون تناقص المنفعة الحدية أو **القانون الأول لـــڤوسن** Henirish Gossen المتوصل إليه في كتابه « Exposition des lois de l'échange » .

نستنتج مما سبق أن دالة المنفعة الكلية تتزايد بمعدل متناقص أي:

– تتزايد: معناه أن المشتق الأول لدالة المنفعة بالنسبة للسلعة x و التي هي دالة المنفعة الحدية Umx تكون موجبة (إلى غاية نقطة التشبع)، و منه: $(UTx)' = Umx = \partial UTx / \partial x > 0$

– بمعدل متناقص: معناه أن المشتقة الثانية لدالة المنفعة الكلية (أي المشتق الأول لدالة المنفعة الحدية) يكون سالبا، ومنه: $(UTx)'' = Umx' = \partial^2 UT / \partial Qx^2 < 0$

التمثيل البياني:

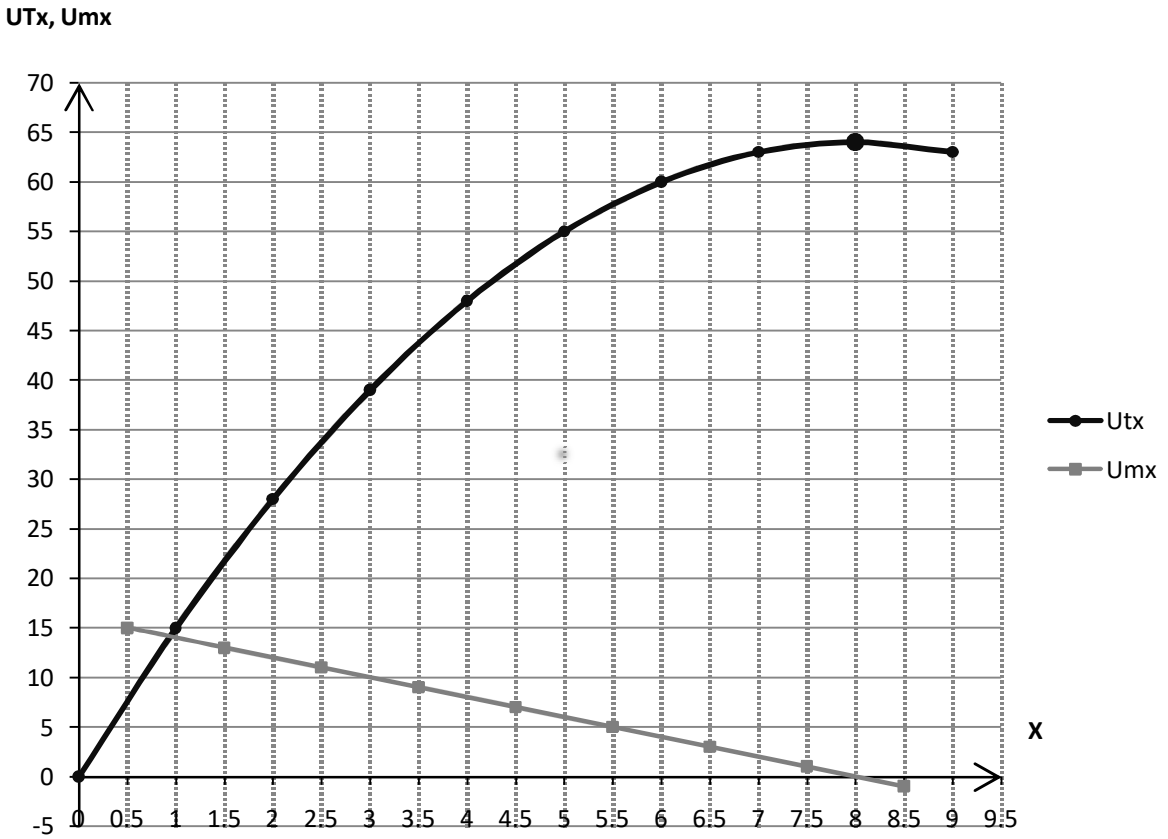

ملاحظة: في حالة دالة منفعة ذات **متغير منفصل (متقطع)،** عند تمثيل المنحنى البياني للمنفعة الحدية Umx التي تمثل ميل منحنى المنفعة الكلية فإن التغير في المنفعة Δ UTx الناتج عن تغير كمية الإستهلاك بوحدة واحدة Δ X يمثل عند متوسط كمية الإستهلاك، فمثلا: التغير في المنفعة الكلية بمقدار 15 وم ناتج عن تغير كمية استهلاك X من 0 إلى 1 تكون موافقة لكمية الإستهلاك المتوسطة أي عند 0.5 وحدة من X، و نفس الشيئ عند تمثيل باقي القيم الأخرى للمنفعة الحدية.

5.1. العلاقة بين المنفعة الكلية و المنفعة الحدية:

تتمثل العلاقة بين المنفعة الكلية و المنفعة الحدية فيمايلي:

- انطلاقا من دالة المنفعة الكلية يمكننا اشتقاق (استخراج) دالة المنفعة الحدية.
- المنفعة الكلية = مجموع المنافع الحدية $\mathbf{UT = \sum Um}$ ، فبالرجوع إلى المثال السابق، نلاحظ أن هذا الفرد حقق أقصى منفعة (التوازن) عند استهلاك 8 وحدات من السلعة x (8 قطع بيتزا) إذن:

$$\mathbf{UTx = \sum Umx}$$
$$UTx = Um1+Um2+Um3+Um4+Um5+Um6+Um7+Um8 = 15+13+11+9+7+5+3+1$$
$$\mathbf{UTx = 64 \text{ وم}}$$

- إذا كانت $Um > 0$ فإن UT تتزايد بمعدلات متناقصة.
- إذا كانت $Um = 0$ فإن UT تبلغ قيمتها القصوى Max UT (نقطة تشبع المستهلك).
- إذا كانت $Um < 0$ فإن UT تتناقص.

6.1. توازن المستهلك:

نقول عن المستهلك أنه في حالة توازن (عقلاني) إذا حقق أقصى إشباع (منفعة) ممكن في ظل دخله المحدود (عند إنفاق لكامل دخله) و في ظل الأسعار المتواجدة في السوق خلال فترة زمنية محددة. إذن فهدف المستهلك هو تعظيم منفعته $Max\ UT = f(x,y,..,z)$ في حدود ميزانيته أو دخله، و نعبر عن معادلة دخل المستهلك (قيد الميزانية) كمايلي: $\mathbf{R = xPx + yPy + ...+ zPz}$ ، حيث:

x, y, z : تمثل الكميات المستهلكة من السلع x, y, z على الترتيب.

Px, Py, Pz : تمثل سعر الوحدة الواحدة من السلع x, y, z على الترتيب.

R : Revenu : دخل المستهلك.

إذن، فدالة هدف المستهلك لبلوغ وضعية التوازن هي كالأتي:

$$\begin{cases} \mathbf{Max\ UT = F(x, y,\ldots, z)} \\ \mathbf{S/C: R = xPx + yPy + ... + zPz} \end{cases}$$